

فصلنامه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صفحه ۲۴۷-۲۳۷

New Period 4, No 28, 2020, P 237-247

ISSN (2476-7018)

شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸)

دور الاتحاد الأوروبي في استقرار العراق بعد عام (٢٠١٤ - ٢٠٠٣)

م. عليه عبد الحسين سعيد نصر الله

الاختصاص العام تاريخ الحديث والمعاصر

ملخص البحث:

يتناول البحث دور الاتحاد الأوروبي تجاه العراق بعد الاحتلال الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٣ ومالت إليه التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أثر هذا الاحتلال وصولاً عام ٢٠١٤ بدخول داعش للعراق لتببدأ مرحلة أخرى من العلاقات العراقية الأوروبية. وفي ضوء ذلك، يتبع البحث طبيعة التطورات في المواقف الدول الأوروبية مع العراق ودورها في استدامة الدعم الاستراتيجي للعراق.



خطة البحث:

- نبذة تاريخية عن طبيعة العلاقات العراقية-الأوروبية قبل عام ٢٠٠٣
- أبعاد العلاقات العراقية-الأوروبية بعد عام ٢٠٠٣
- إستراتيجية الرؤى الأوروبية لاستدامة الدعم الاستراتيجي للعراق عام ٢٠١٤-٢٠٠٣
- تدشين العلاقات العراقية-الأوروبية عام ٢٠١٤-٢٠١٠ ("الاتفاقيات المعقودة ألموزجا")

أهداف البحث:

- أبرز دور الاتحاد الأوروبي بالاهتمام بالتطورات السياسية بالعراق بعد عام ٢٠٠٣
- بعد التاريخي للعلاقات العراقية مع دول الاتحاد الأوروبي
- تسليط الضوء على الجوانب المهمة في المواقف للدول الأوروبية تجاه العراق
- ضرورة ترسخ التعاون الأوروبي العراقي من أجل توحيد الرؤى الإستراتيجية للطرفين والتصدي للتحديات التي تواجه العراق وفي مقدمتها التحديات الاقتصادية والتنمية.

أهمية البحث:

- يمكن أهمية البحث في توضيح دور الحوار بين الاتحاد الأوروبي وال伊拉克.
- التعرف على الدور الذي لعبه الاتحاد الأوروبي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣
- يواجه العراق تحديات خطيرة وكثيرة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي وهذا يتطلب عملاً "دقيقاً" وطرق مختلفة لمواجهة الصعوبات من خلال معرفة مواقف وادوار الدول الأوروبية من العراق في ضوء تلك التحديات.

المقدمة:

الاهتمام بالدراسات الجيوپوليتیکیا يدفعنا بالبحث عن مسار ومنعطفات العلاقات الدولية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي في ضوء ما يتبيّن لنا من أشارات ومعلومات جغرافية وتاريخية تؤدي إلى معرفة مسار واتجاهات دول العالم وإلى أي مدى سوف تؤثر هذه العلاقات على الأمن والاستقرار الدولي، وعلى ذلك اتخذت هذه الدراسة دور الاتحاد الأوروبي في دعم استقرار العراق بعد عام ٢٠٠٣.

ولا يخفى على الباحثين والدراسين دور الاتحاد الأوروبي تجاه العراق في ظل الأزمات التي مر بها منذ الاحتلال الأمريكي له، إذ كان دور الاتحاد الأوروبي محورياً في تقديم التعاون والمساعدات للعراق.

ومن هنا افترضت هذه الدراسة وجود علاقات عراقية - أوروبية من منطلق توسيع دائرة المصالح وعلى مختلف الأصعدة، وفي ضوء أهمية العراق حيث يعد العراق من أكثر الدول في منطقة الشرق الأوسط مخزوناً بالثروات الطبيعية.



لذا تحاول هذه الدراسة، التي تتكون من أربعة مباحث تضمن المبحث الأول الكشف عن الجذور التاريخية للعلاقات العراقية – الأوروبية منذ عام ١٩٩١ حتى ٢٠٠٣، إما المبحث الثاني كان بإعاد العلاقات العراقية – الأوروبية بعد عام ٢٠٠٣،تناول المبحث الثالث إستراتيجية الرؤى الأوروبية لاستدامة الدعم الاستراتيجي للعراق (٢٠٠٩ – ٢٠٠٣)، تطرق المبحث الرابع تدشين العلاقات العراقية – الأوروبية وفق الاتفاقيات المعقدة بينهما (٢٠١٤-٢٠١٠)، وأخيراً "خاتمة واهم التوصيات ثم قائمة الهوامش والمصادر".

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن طبيعة العلاقات العراقية – الأوروبية

(٢٠٠٣-١٩٩١)

ان بنية العراق في أذهان الأوروبيين، هي التي تشكل سياسات الاتحاد الأوروبي وهذه البنية لها تأثيرها على الأهداف والأدوات التي يستخدمها في سعيه لبلورة سياسة خارجية مغايرة تماماً عن سياساته للتكميل، ولذا ما قارنا البون الشاسع بين العراق والاتحاد الأوروبي والدور الأكثر تأثيراً"الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة".^١

كانت هناك علاقات سياسية واضحة وبارزة بين الاتحاد الأوروبي والحكومة العراقية قبل عام ١٩٩٠ حيث كان دور الاتحاد يقتصر على تنفيذ قرارات الصادر من قبل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في خصوص العقوبات التي فرضت على العراق^٢، ولكن بعد عام ١٩٩٢ أصبح دور الاتحاد الأوروبي أكثر فعالية اتجاه العراق خصوصاً" في مجال تقديم العمل الإنساني للشعب العراقي وتقديم المنح والمساعدات المالية والاقتصادية ولم يكن هناك تجارة تقريراً" بين الاتحاد والعراق بين ١٩٩٦، ١٩٩٧، إنما انتعشت تحت برنامج النفط مقابل الغذاء^٣.

كانت سياسة الاتحاد الأوروبي بين الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣ هي أكبر الجهات المنفردة المانحة للعراق بعد الأمم المتحدة فقد كانت العقوبات من ناحية والمعونات الإنسانية من ناحية أخرى تمثلاً للجانبين الوحيدين من سياسة العراق^٤.

يمكنا القول، إن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وال العراق كانت مقتصرة على المبادرات والتصريحات الدبلوماسية بالإضافة إلى المساعدات التجارية والإنسانية لكن الأهم من ذلك اعتبار استقرار المنطقة وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وخاصة في مجالات الطاقة والمواد الخام أهدافاً" مشتركة بالغة الأهمية، فضلاً" عن أهداف أخرى مثل عدم نشر أسلحة الدمار الشامل ودعم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان^٥، من جانب آخر يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبي يستند إلى ركيزتين في علاقاته مع العراق وهما: الأول تتعلق بسعى لتطوير علاقاته الاقتصادية والتجارية من خلال التركيز على قطاعات مهمة من الاقتصاد العراقي كالنفط والغاز والكهرباء للاستثمارات لشركات الأوروبية فضلاً" عن المشاركة في عملية إعادة الأعمار مع برنامج قائم.



ثانياً": ترتبط بدعم العملية السياسية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات العامة ودعم التحول الديمقراطي وتحديث التعليم القانوني ودعم منظمات المجتمع المدني لتمكنها من تحقيق المصالحة الوطنية والمشاركة في تحقيق السلم الاجتماعي والمساعدة في محاسبة الكومنه والنهوض بالمؤسسات الثقافية والمؤسسات الأكاديمية لنهوض بالواقع الثقافي في العراق، وأكد كريس بأن مفهوم العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي "بأن من مصلحتنا جميعاً أن يتطور العراق إلى بلد مستقر وديمقراطي يعيش سلام مع جيرانه" ^٦.

نفهم مما تقدم، يحتل العراق موقع جيوسياسي وجيواقتصادي أهمية كبيرة في سلم الاهتمامات الأوروبية ورغم التحولات المتتسارعة التي شهدتها خلال العقدين الماضيين والتغيير الذي حصل في عام ٢٠٠٣ إلا أنه استطاع أن ينهض من كبوته ويستعد مكانته الإقليمية والدولية لأنه يمتلك الإمكانيات التي تؤهله لنهوض بذلك، لاعتبارها فرصة اقتصادية سانحة للمصالح الأوروبية وبوابتها إلى منطقة الشرق الأوسط، وقد وصف جلال الطالباني الرئيس العراقي السابق العلاقات الأوروبية العراقية في احتفاله اليوم الأوروبي في العراق "بأن العلاقات الأوروبية العراقية مؤهلة لأنطلاقه جديدة" ^٧.

المبحث الثاني: إبعاد العلاقات العراقية – الأوروبية بعد عام ٢٠٠٣

شهدت العلاقات العراقية الأوروبية تطوراً "متسارعاً" منذ ولادة الرئيس الأمريكي السابق بوش الثاني عام ٢٠٠٥ الذي أعلن عن إستراتيجية جديدة تتضمن خفض عدد القوات الأمريكية في العراق وانسحابها من المدن إلى قواعد ثابتة لها وفي أوروبا تغيرت مواقف بعض الدول المستشدة إزاء العراق مما أتاح للعديد من المسؤولين من كلاً الطرفين العراقي والأوروبي الالقاء والعمل من أجل المزيد من التطور في العلاقات الثنائية ^٨

أسهم الاتحاد الأوروبي في إنشاء آلية المنح التعديدية من أجل توجيه الدعم الدولي لعملية الأعمار وبحلول تموز ٢٠٠٤ وضعت المفوضية الأوروبية إطار عمل لتتدخلها المتعدد الجوانب في الشأن العراقي، وكان يتضمن التعاون السياسي واتفاقيات ثنائية يتم تطبيقها مع تقديم عملية الانتقال السياسي وتحسين الأوضاع الأمنية في البلاد، اتساقاً مع هذا الخط بدأ الاتحاد لمفاوضات مع العراق عام ٢٠٠٦ انتهت عام ٢٠٠٩ بشأن اتفاقية شراكة وتعاون (PCA) وتم توقيعها في عام ٢٠١٢ ستتكلم عنها لاحقاً وفوق كل ذلك ما زال الاتحاد يسعى "جاهداً" لتطبيق إستراتيجية محكمة ^٩

فضلاً" عن تقديم المساعدات من قبل الاتحاد الأوروبي للعراق، اخذ يشارك أدارة الشؤون السياسية وبناء السلام في الآليات التي تقودها الإدارات الأخرى ولاسيما اللجنة التوجيهية المعنية بإدارة الأزمات السياسية وبناء السلام للجلسات التي تعالج مواجهات تتعلق بمجال اختصاصها مثل بعثتي الأمم المتحدة السياسيتين الخاضتين في الصومال والعراق والمشاركة السياسية للأمم المتحدة في منطقى الساحل وغرب البلقان، وقد تأسست اللجنة التوجيهية بموجب الإعلان المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٠٣ بشأن أدارة الأزمات والذي تم الأتفاق عليه أطلاقاً الاتحاد الأوروبي لسياسة المشتركة للأمن والدفاع ^{١٠}



أخذ الاتحاد الأوروبي بعد سقوط النظام في العراق عام ٢٠٠٣ على عاته توفير الإغاثة الإنسانية وتقديم الدعم السياسي والمالي لإعادة الأعمار العراق والنهوض بالبني التحتية المنهارة، ففي عام ٢٠٠٤ قرر الاتحاد الأوروبي إلى السعي نحو وضع إطار التعاون منظم مع العراق في جميع المجالات، حيث أعربت المفوضية الأوروبية لشؤون التنمية عن جملة من الأهداف المتوسطة الأجل منها:^{١١}

- الاستقرار السياسي والاقتصادية والثقافي في العراق والتركيز على مراعاة حقوق الإنسان والحربيات الأساسية.
- إنشاء اقتصاد السوق مفتوح ومستقر كأساس للأمن البشري المستدام والنمو الاقتصادي والحد من الفقر والعملة مع تعزيز الموارد التنمية الاقتصادية والاجتماعية العادلة.
- توسيع التكامل الاقتصادي السياسي في العراق على نظامه الإقليمي ومن ثم على مستوى النظام الاقتصادي العالمي.
- مساعدة الجهود الوطنية العراقية في تحقيق الأهداف الإنمائية التي لها دور في ربط عملة توطيد السلام جنباً إلى جنب مع المنظمات الأخرى مثل الأمم المتحدة والبنك الدولي سعى الاتحاد الأوروبي لمساعدة العراق على حشد موارده الخاصة للاتصال والتربية وبدعم من المجتمع الدولي.

المبحث الثالث: استراتيجية الرؤية الأوروبية لاستدامة الدعم الاستراتيجي للعراق (٢٠٠٣-٢٠٠٩)

كانت الرؤية الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي تجاه العراق، تقوم على إسناده ودعمه من خلال تقديم المساعدات على مختلف الأصعدة وعلى جميع المجالات، فكان يرى الاتحاد الأوروبي ضرورة استغلال هذه الفرص المتاحة من أجل التحرر من القيود التي يفرضها عليه البند السابع والذي يقع تحته منذ العام ١٩٩١ تحت وصاية الأمم المتحدة لأجل استكمال سيادته والاندماج في المجتمع الدولي^{١٢}، كما ان الاتحاد الأوروبي وب�能ه الذي يتمتع به عالمياً" ويساهم بنسبة ٣٠٪ من أحجام الإنتاج العالمي فهو الشريك التجاري الأكبر في العالم وله تأثير مستمر في الشؤون العالمية كنظام اتحادي وجرى فتح بعثة للمفوضية الأوروبية في كانون الثاني ٢٠٠٥، وقد ساهمت بمبالغ من أجل إعادة أعمار العراق وتعد ثالث منحة للعراق اذ أقدمت مابين ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ مبالغ بقيمة ٨٢٩ مليون يورو معظمها لصندوق إعادة الأعمار يشرف الأمم المتحدة والبنك الدولي كما تهدف إلى تمثيل الاتحاد الأوروبي في العراق ومراقبة وتحليل التطورات السياسية العراقية ومتتابعة العلاقات الثنائية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والمالية والتعاون الفني والتقني^{١٣}

يبني الاتحاد الأوروبي علاقته الاستراتيجية مع العراق في الجوانب السياسية على أساس تنمية المصالح المشتركة من خلال تكشف المشاركة الاستراتيجية مع الحكومة العراقية فمنذ عام ٢٠٠٤ أطلقت المفوضية الأوروبية برامج عدة لدعم العملية الانتخابية في العراق لضمان سلامة الانتخابات والاستفتاءات وشفافيتها وزيادة مشاركة الناخبين وإرسال خبراء الانتخابات إلى العراق لدعم تنظيم الأحداث المختلفة إضافة إلى



زيادة التعليم ورفع الوعي بشأن المسائل ذات الصلة بالانتخابات في العراق من خلال دعم الأمم المتحدة للمرفق الدولي لصدق وتمرير العراق^{١٤}.

لقد استطاعت الحكومة العراقية من خلال الزيارات والمفaoضات التي جرت خلال العامين ٢٠٠٣-٢٠٠٤ أن يجعل من مصالح أوروبا في العراق الفصل المحرى في إقامة علاقات مهمة معها، كما ثمن الاتحاد الأوروبي جهود الحكومة العراقية في السعي لتحقيق الأمن والاستقرار في العراق والقضاء على الفتنة الطائفية وبث الحياة في الجسد العراقي الذي كان شبه مسلولاً" خلال العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بسبب العنف الذي اشتري وأعمال الإرهابية التي جعلت من بغداد مقطعة الأوصال^{١٥}.

كان للاتحاد الأوروبي دوراً في أخراج العراق من البند السابع لكنه يتمكن العراق من النهوض وبناء مؤسسياته، وله دور في مساعدة أعداد الدستور العراقي وأجراء تعديلات أو أنها تمتلك افضل الدستور في العالم^{١٦}. كان ساركوزي أول رئيس فرنسي أوربي خارج التحالف يزور العراق وتعذر زيارة تاريخية في شباط ٢٠٠٩ وجرى الاتفاق على افتتاح السفارة الفرنسية وقنصليتين في اربيل^{١٧}، وكانت هناك ديون فرنسية للعراق تقارب ثلاثة مليارات وقد طابت الولايات المتحدة الأمريكية بشرطها مقابل حصول شركات الفرنسية على عقود وأعمار العراق، فضلاً عن المكاسب التي تتولى الحصول عليها الشركات النفطية في مجال التنقيب عن قول النفط والغاز، بالمقابل وفي زيارة المالكي في أيار ٢٠٠٩ ولقاء الرئيس الفرنسي في قصر الإليزيه وفي خضم ترحيب الرئيس الفرنسي به قال "إن باريس تريد علاقة إجمالية ومتكلمةً مع العراق تشمل كافة الميادين السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والتربية وكذلك الميدان الأمني - العسكري" وصرح ساركوزي " إن العراق الذي كان له أعداء كثيرون أصبح لديه اليوم أصدقاء كثيرون .. وأننا نريد كسب المزيد من الأصدقاء وأنت نريد مد الجسور التي شقتها سياسات النظام البائد "^{١٨}.

نفهم مما تقدم، سعى الاتحاد الأوروبي جمعية إلى تقديم المساعدات للعراق بعد عام ٢٠٠٣ فلم يقتصر الأمر على فرنسا بل شمل كل من الدول بريطانيا وألمانيا التي كانت لها إسهامات كبيرة على الصعيد الثقافي والمجالات الأخرى وكذلك دول أوروبا الشرقية ونحن هنا نذكر على سبيل الحصر لأن البحث في معرفة ماهية طبيعة المساعدات التي قدمتها تلك الدول للعراق يأخذ مجالات أوسع، وفي هذا البحث نزيد توضيح مراحل العلاقات التاريخية التي مرت بها كلاً من الاتحاد الأوروبي وال伊拉克 بعد ٢٠٠٣.

شكل عام ٢٠٠٣ وما بعده منعطفاً "جديداً" في مرتزقات وأساليب الخارجية العراقية وعلاقاته مع دول العالم بوجه عام والاتحاد الأوروبي بوجه خاص بما يضمن تعاون قائم على تعزيز مصلحة العراق مع دول العالم، لذلك معظم اللقاءات التي جرت فيما بعد بين مسؤولين عراقيين وآوربيين أكدت على مسألة تأهيل وتطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، ففي مؤتمر الدول المنعقد في اليابان في تشرين الأول عام ٢٠٠٤ قدم مهدى الحافظ وزير التخطيط العراقي قائمة تضم ثلاثة مشروعات بقيمة أربعة وثلاثين مليار دولار تشمل مشروعات للبنية الأساسية وبرامج للتوظيف والتدريب وكان مؤتمر المانحين الذي جرى عقده في مدرية عام ٢٠٠٣ قد تعهد بتقديم أربعة عشر مليار دولار اذ أن إعادة الأعمار تتطلب تأهيل شبكات الصرف



الصحى والكهرباء^{١٩}، ولم يكن واضحاً" لدول العالم كلفة إعادة بناء البنية الأساسية للعراق بعد الدمار التي تعرضت خلال فترة العقوبات الدولية التي استمرت ١٢ عاماً حيث وصلت الكلفة الإجمالية التقديرية لإعادة إعمار العراق في حينه إلى مائة مليون دولار^{٢٠}.

رحب المفوضية الأوروبية بالمؤتمر الذي عقد حول العراق في حزيران ٢٠٠٥ في بروكسل وذلك لأنه يمكن المجموعة الدولية من التعرف إلى أولويات العراقية وتقديم المساعدة التي يحتاجها البلد خلال مرحلة إعداد الدستور وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وأعلنت بيبيتا فيريرو فالدير عضو المفوضية مسؤولة العلاقات الخارجية قرار يقضى بفتح مكتب بعثة للاتحاد الأوروبي في بغداد بأقرب وقت ممكن بعد اتخاذ التدابير الأمنية وقالت فالدير "ان العلاقات مع العراق تستأنف على أساس تدرجى وستضم البعثة الأوروبية عدداً من المسؤولين لمتابعة تنفيذ القرارات التي يتخذها الاتحاد التي سيطلق مطلع الشهر المقبل برنامجاً لتدريب ٧٠٠ من كوادر الأمن والقضاء خارج العراق"^{٢١}

وأشارت فيريرو انه تمت المشاورات مع المسؤولين والمرجعيات الدينية والسياسية العراقية وتم أبرز أهمية تعلق القيادات العراقية في المشاركة السياسية وستنفق المفوضية مائتان مليون دولار في مجال التعليم والصحة، وأنفقت المفوضية حتى الان ثلاثة مئة وثمانية عشر مليون دولار، وقدمت المفوضية الأوروبية عام ٢٠٠٩ مساعدات تقنية للمؤسسات العراقية بأكثر من عشرة ملايين يورو من خلال اتفاقية خاصة تم تنظيمها بالتعاون مع الحكومة العراقية وأوضحت المفوضية في بيان لها ستكون هذه المساعدات من خلال اتفاقية تعقد مع الحكومة العراقية^{٢٢}. الذي سيتناوله المبحث الرابع

المبحث الرابع: تدشين العلاقات العراقية – الأوروبية بعد عام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ (الاتفاقيات المعقودة بينهما أنموذجاً)

يحتل الاتحاد الأوروبي مكانة كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، وبالتالي انعكس ذلك الأهمية على العراق لتقديم المساعدات له، الذي يعاني من أوضاع متعددة متراكمة ومنها الديون العراقية المتراكمة منذ الفترة الماضية التي قدرت بنحو (١٢٠ - ١٣٠) مليار دولار وضرورة العمل على معالجتها ورفعها عن كاهل الاقتصاد العراقي كما يتمنى له النهوض والتطور فالدولون هي الحلقة الأضعف في قضية الأعمار العراق، وقد عقدت العديد من المؤتمرات لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونادي باريس وهو النادي الغير رسمي تسعى الدول الأعضاء فيه إلى إيجاد حلول ملائمة للصعوبات التي تواجه الدول المديونة في سداد ديونها وقد حصلت موافقة العديد من الدول بتحفيض المديونية الخارجية للعراق بنسبة ٨٠٪.^{٣٣}

اصدر الاتحاد الأوروبي ورقة إستراتيجية المشتركة للسنوات ٢٠١٣-٢٠١١ الذي كشف فيها عن الالتزام في التخطيط لسنوات القادمة وهي وثيقة سبق أصدرها للمرة ٢٠٠٩ - ٢٠١١ كجزء متكامل شملت التركيز على المساعدة في بناء المؤسسات الحكومية وسيادة القانون ومشاريع محددة ترقى إلى توسيع نطاق الحصول على



الخدمات العامة والاجتماعية ومعالجة مشاكل البيئة التي تؤثر سلباً في القطاعات العامة كالزراعة والصحة والتعليم كما ان زيادة فرص الحصول على التعليم وفرص العمل في الاقتصاد السوق وتطوير نظام شامل لإدارة المياه تتسم بالقدرة والتنمية المستدامة هي من ضمن الأولويات الورقة^{٤٤}.

وتقوم المفوضية خلال السنوات الأربع من ٢٠٠٩ - ٢٠١٣ على تدريب عدد من المسؤولين في الحكومة العراقية والأمانة العامة لمجلس النواب بقصد تحسين مهارات التفاوض والإدارة لديهم ويدرك ان تقديم هذه المساعدات التقنية من قبل المفوضية الأوروبية يندرج ضمن البرامج الإنمائية التسعة التي تمولها المفوضية الأوروبية بقيمة أجمالية تزيد على مائة مليون يورووا^{٤٥}.

عزز الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته الجديدة في العراق خلال اتفاقيات ثنائية وهم (ذكره التفاصيل بشأن التعاون في مجالات الطاقة عام ٢٠١٠) وهي إطار لتوطيد العلاقات في مجال الطاقة والعمل معاً على تطويرها بين العراق والاتحاد الأوروبي لتحسين الطرائق والبرامج المتتبعة في العراق لتطوير الطاقة وتطويرها تكنولوجيا للوصول إلى أفضل النتائج^{٤٦}، وتشمل قضايا مثل سياسة الطاقة المتتبعة في العراق، وتأمين الإمدادات الطاقة والطاقة المتتجدد وكفاءة الطاقة، وتحسين التعاون التكنولوجي والعلمي والصناعي، كما ان (اتفاقية الشراكة والتعاون عام ٢٠١٢) التي تمثل الأداة الرئيسية لدعم الاتحاد الأوروبي للعراق، فهي توفر إطاراً قانونياً^{٤٧} لتحسين العلاقات والتعاون في مجموعة واسعة من المجالات كالسياسية ومكافحة الإرهاب والتجارة والبيئة وحقوق الإنسان والصحة والتعليم^{٤٨} من الجدير بالذكر ان بداية المفاوضات لعقد هذه الاتفاقية كانت في توقيت ٢٠٠٦ تشمل جميع مجالات ودعم جهود الإصلاح والتنمية الحيوية الخاصة في العراق واندماجه في الاقتصاد الدولي وفي ٢٠٠٩ أنهت المفوضية الأوروبية وال伊拉克 بنجاح المفاوضات المتعلقة بنص اتفاقية الشراكة والتعاون التي ستمثل العلاقة التعاقدية الأولى على الإطلاق بين الاتحاد الأوروبي وال伊拉克^{٤٩}.

بصورة جوهرية، ان الاتفاقية الشراكة والتعاون هي عبارة عن إطار قانوني شامل يهدف إلى تعزيز العلاقات والتعاون في مجموعة واسعة بدءاً من مجالات من المسائل السياسية ومكافحة الإرهاب (الحوار السياسي بشأن القضايا الثنائية والإقليمية والعالمية) وحتى تعزيز حقوق الإنسان والتجارة فإن اتفاقية الشراكة والتعاون هي اتفاقية غير تفضيلية تدمج بين القواعد الأساسية لمنطقة التجارة العالمية ووصول السوق الأساسي إلى الاتحاد الأوروبي وبعض العناصر التفضيلية في المشتريات والخدمات والاستثمار العام فضلاً عن دعم الاتحاد في الحفاظ على وحدة وسيادة العراق وسلامته الإقليمية ودعم الجهود العراقية فضلاً عن تعزيز النمو الاقتصادي المستدام القائم على المعرفة الشامل فضلاً عن تعزيز الهوية الوطنية العراقية والمصالحة بين مجتمعاتها المتنوعة ودعم علاقات العراق مع جميع جيرانه^{٥٠}.



الخاتمة

لعب الاتحاد الأوروبي دوراً كبيراً في ترسير استقرار كيان الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ إذ ان التجربة الغنية والناجحة للاتحاد الأوروبي، التي استطاعت ان توظف الجوانب الاقتصادية في نبذ الاختلافات والتعاون البناء بينها وبين العراق وما تحقق من استقرار وسلام دائمين مكنتها من تعزيز قيم السلام والديمقراطية فيها يمكن ان تكون نموذجاً يحتذى به سواء في علاقات العراق مع جيرانه او في ترسير قيم السلام والمحبة بين العراقيين وتوظيفه في مسألة المصالحة الوطنية ونبذ العنف وإشاعة روح التسامح والمحبة بين العراقيين .

الوصيات:

– دعم العراق فيما يتعلق بالآثار النفسية والاحباطات التي أصيب بها العراقيين من أحوال الحرب والحصار والارهاب .

تفعيل دور المنظمات الإنسانية التي تهتم بحقوق الإنسان وخاصة منظمات المجتمع المدني وهذا الأمر ينطوي على الدول الأوروبية التي تعد رائدة في ذلك لما تعرضت له من الحرbin العالميين .

– مد الجسور مع الاتحاد الأوروبي وذلك من خلال إيجاد أشخاص متخصصين لديهم مؤهلات لشغل مناصب سياسية إدارية متخصصة لإيجاد قنوات التقارب مع دول الاتحاد الأوروبي



هوامش المصادر:

- طيبة فواز، رؤية مستقبلية حول العلاقات العراقية – الأوروبي، المركز الديمقراطي العربي، ٤/تموز/٢٠١٨.
- كان قرار رقم ٦٦١ عام ١٩٩٠ الذي اتخذته مجلس الأمن الدولي ضد العراق والذي يقضى بتجميد الموارد المالية وتعليق العلاقات التجارية (باستثناء الدواء وبعض السلع الغذائية بناءً) على مبررات إنسانية
- احمد خليل ارتيمى، العلاقات الثقافية بين دول الاتحاد الأوروبي وال伊拉克 بعد عام ٢٠٠٣ ٢٠١٣/٥/٨، www.m.ahewar.org.
- المصدر نفسه.
- طيبة فواز، المصدر السابق، ص ١.
- احمد خليل ارتيمى، المصدر السابق، ص ١.
- المصدر السابق، ص ٧
- أمنة محمد علي، السياسة الخارجية تجاه الاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية، دراسات دولية، العدد ٤٤، جامعة بغداد، ٢٠١١، ص ١٢٢
- الاتحاد الأوروبي يعزز استراتيجية لبناء السلام في العراق، ١٥/٩/٢٠١٧
- ١٠- <https://araibic.Euronews.com> .
- ١١- ادارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، <http://dppa.Un.org>.
- ١٢- عادل وهبي، دور الاتحاد الأوروبي في الشرق الأوسط، ط ١، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٧، ص ٢٧٩.
- ١٣- تجدر الإشارة إلى أن قائمة طلبات العراق تتضمن (دبابات وطائرات حربية وطائرات مروحية هليكوبتر وشاحنات وأجهزة اتصال لاسلكي ومدفع مورنار) وقد حل العراق في المرتبة الخامسة بين دول العالم المستوردة للسلاح بين ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ عندما استورد أسلحة بلغت قيمتها الإجمالية ١٩ مليار دولار لمزيد من المعلومات ينظر: بغداد تشتري ألف الدبابات السوفيتية الصنع، روسيا اليوم، على موقع www.ytarabic.com
- ١٤- عادل وهبي، المصدر السابق، ص ٢٧٩
- ١٥- ستار جبار الجابری، العراق والاتحاد الأوروبي نحو الشراكة الإستراتيجية، العدد ٢٢٠، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٧، ص ٩٠.
- ١٦- المصدر نفسه، ص ٩١.
- ١٧- كان جاك شيراك الرئيس الفرنسي موقفاً "متشدداً" من كل ما يخص الملف العراقي واو لأن يتأنى عنه فقد امتنع من حضور اجتماع بين زعماء الاتحاد الأوروبي في عهد إيهاد علاوي عام ٢٠٠٤ اذ كان الهدف



من الاجتماع صفة مساعدات لأعاده الأعمار لمزيد من المعلومات ينظر: صحيفة الزمان، العدد ٩٦٠، ٢٠٠٤/١١/٦

١٨- أمينة محمد علي، حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة، مجلة دراسات دولية، العدد ٣٨، تشرين الأول ٢٠٠٨، مركز الدراسات الدولية، ص ص ١٥٧-١٥٦

١٩- صحيفة الشرق الأوسط، العدد ٩٤٥١، ٢٠٠٤/١٠/١٣، ص ٩٤٥١

٢٠- خليل العتابي، أعمار العراق الى أين، www.eslamonline.com

٢١- عامر كامل احمد، الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقة مع العراق، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢١٦، ٢٠١٢، ص ٢٠.

٢٢- المصدر نفسه، ص ٢١

٢٣- وجيه العلي، آراء وأفكار، جريدة الاتحاد على موقع: www.aletehad.com

٢٤- عامر كامل احمد، الاتحاد الأوروبي ومستقبل العلاقة مع العراق، اوراق دولية، العدد ٢١٦، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢١٦، ٢٠١٢، ص ٢٠.

٢٥- المصدر نفسه، ص ٢٠

٢٦- على الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي ف المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز الدراسات الوحيدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٥٨

٢٧- ياسر عبد المحسن، دور القوى الأوروبية في الصراع في الشرق الأوسط، ط ٢، دار النور للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٦، ص ١٠٦

٢٨- العراق والاتحاد الأوروبي يحددان في أيلول المقبل موعد توقيع اتفاقية التعاون المشترك، جريدة الصباح

www.alsahaah.com

٢٩- ياسر عبد المحسن، المصدر السابق، ص ١٠٧